بالنسبة لفك الارتباط على الجبهة الاردنية وتسليمها بحق منظمة التحرير في تقرير مصير الارض الفلسطينية التي تنسحب منها اسرائيل دون ان يشاركها هذا الحق النظام الاردني ، الامر الذي يستتبع تأكيد الاعتراف بأن منظمة التحرير تمثل جميع الفلسطينيين بمن فيهم فلسطينيو الاردن .

لقد جاءت ردة الفعل الاردنية تجاه البيان الثلاثي حادة لان البيان أخرج النظام الاردني فعلا من كل ما له علاقة بفلسطين الوسطى ارضا وشعبا . وقد أصدرت الحكومة الاردنية بيانا (٩/٢٢) أعلنت فيه اعتبارا من تاريخه « تجميد كل نشاط او تحرك سياسي اردني جاء انطلاقا من قبول الاردن المشاركة في أعمال مؤتمر جنيف والنشاطات المنبثقة عنه او جاء نتيجة قبول الاردن قراري مجلس الامن الدولي الرقمين ٢٤٢ و٣٣٨ ودعوته الى حضور مؤتمر جنيف من قبل كل من حكومتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة باعتباره دولة احتلت أجزاء من اراضيها في حرب حزيران ١٩٦٧ » . غير ان الحكومة الاردنية مع هذا القرار أبقت الباب مواربا للعودة منه الى المناورة فقد اعتبر البيان « ان قرار التجميد يأتي كخطوة مرحلية حتى يتم لقاء القمة العربي المقبل » كذلك « هدد » البيان بـ « ان الاردن الذي ينتظر انعقاد مؤتمر القمة العربي المقبل ليقرر مسبقا ان تبني البيان المذكور [الثلاثي] سيعني اعفاءه من كل مسؤولية سياسية وعلاقة مباشرة خاصة بالقضية وستتحمل مسؤولية هذا القرار ونتائجه والتبعات المترتبة عليه مجموعة الدول العربية الشقيقة كافة » .

العلاقات الفلسطينية الداخلية

شهدت الساحة الفلسطينية خلال الشهر الماضي توترا في العلاقات الداخلية تمثل في انسحاب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ولم يكن هذا الحدث غير ختام مرحلة من الحوار الفلسطيني الذي شهدته حركة المقاومة بشكل كثيف بعد حرب تشرين والذي دار أساسا حول نتائج الحرب وما يمكن ان تسفر عنه التحركات السياسية الفلسطينية والعربية والدولية التي أعقبتها . ففي ٩/٢٦ عقد الاخ ابو ماهر ، عضو قيادة الجبهة ورئيس دائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير مؤتمرا صحافيا في مقر الجبهة في مخيم شاتيلا تلا فيه بيانا صحافيا أعلن فيه هذا الاجراء الذي اتخذته قيادة الجبهة مبينا في ثماني نقاط التبريرات التي رأتها الجبهة أسبابا لانسحابها من اللجنة التنفيذية دارت في معظمها حول موقف الجبهة من التسوية ومؤتمر جنيف العتيد وهو موقف كررته ادبيات الجبهة منذ ما بعد حرب تشرين .

قبل الانتقال الى ردود الفعل تجدر الاشارة الى ان البيان لم يعلن انسحاب الجبهة من منظمة التحرير الفلسطينية فقد جاء فيه « اننا اذ ننسحب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فاننا سنبقى في المجلس الوطني الفلسطيني وفي الاتحادات والمنظمات الجماهيرية وفي اللجان الشعبية للمخيمات » . كذلك أكدت « الهدف » الناطقة باسم الجبهة (٥/١٠/١٩٧٤) « ان انسحابنا من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لا يعني انسحابنا من منظمة التحرير التي هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني » .

أما ردود الفعل فكانت كما يلي :

أعلنت جبهة التحرير العربية انها تفهم الخطوة التي اتخذتها الجبهة الشعبية « التي نلتقي واياها على ارضية مشتركة واحدة هي ضرورة مقاومة اطروحات التسوية الهادفة الى تصفية قضيتنا » ، كذلك أعلنت الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة انها « ترى ان من حق الجبهة الشعبية او أي تنظيم آخر اتخاذ الموقف الذي يراه مناسبا ومتلائما مع رؤياه السياسية في مسألة العلاقة مع منظمة التحرير . أننا نلتقي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ارضية سياسية واحدة رافضة للتسوية الاستسلامية ، ولكل ما يتعلق بها ، وندين معا كل التوجيهات المنحرفة فلسطينيا وعربيا... ».

على صعيد اللجنة التنفيذية فقد أصدرت بيانا (٩/٢٦) قالت فيه انها تأسف « للبيان الصادر عن الجبهة الشعبية بشأن انسحابها من عضوية اللجنة في وقت تخوض فيه منظمة التحرير الفلسطينية أضخم معاركها السياسية والعسكرية